تغير القضاء والقدر بين اليهودية والإسلام
– دراسة مقارنة –

الكلمات المفتاحية: القضاء، اللوح المحفوظ، علم الله تعالى

أ.م. د. دنيا علوان بدر الدفاعي
جامعة بغداد – كلية التربية للعلوم الإنسانية
ابن رشد – علوم القرآن والتربية الاسلامية
dunia.alwan@ircoedu.uobagdad.edu.iq

الملخص

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمّد صلى الله عليه واله الطيبين الطاهرين واصحابه الابرار .

إن مجرد التفكير بتشبه الخالق بصفات المخلوق فيه ما فيه من سوء الأدب وضعف اليقين بقدرة الله تعالى وعلمه ، ومن المعلوم تغير القضاء من المسائل التي أثير حولها الجدل والحوار، ومما لا ريب فيه أن موضوعنا متعلّق بذات الله تعالى وصفاته في اليهودية والإسلام، فمن تدبّر حال اليهود وجد أنّ اليهود شبّهوا الخالق بالمخلوق بصفات النقص، أمّا في الإسلام فقد أثيرت شبهة على الشيعة الإمامية أنّهم كاليهود جوزوا تغير القضاء سواء أكان من القدامى أو المعاصرين، وعليه تم اختيار الموضوع.

ولتحقيق الهدف المرجو شمل البحث على مبحثين وتعقبهما خاتمة بأهم النتائج، ففي المبحث الأوّل تناولت فيه تغير القضاء في الديانة اليهودية أمّا المبحث الثّاني: تطرّقت فيه إلى تغير القضاء في الإسلام

استخلاصًا لبعض الأُمور الهامة اختتمت البحث بالخاتمة التي اختزلت فيها ما قادني إليه البحث أنّ تغير القضاء يعني به ليس كما في القوانين الوضعية التي يصوغها الإنسان ثمّ يكتشف برهة من الزمن أنّها ناقصة أو خطأ فيمحو فقرة أو يغير حسبما تقتضيه الحاجة، وهذا ما سنوضحه في طيات البحث ان شاء الله.

وآخر دعوانا الحمد لله ربّ العالمين، وأن تغفر لي الأخطاء التي قد وردت، والهفوات إذا كانت من الذنوب التي تهتك العصم، ء وصلى الله على رسوله واله الطيبين وأصحابه المنتجبين.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله الذي خصّنا بخير الأديان، وجعلنا من أمة الفرقان، وأكرمنا بتلاوة القرآن، وصوم شهر رمضان، والطواف حول البيت الحرام، وعرّفنا أخبار الأولين والآخرين على لسان خاتم المرسلين محمّد «صلى الله عليه وآله الطيّبين الطّاهرين وأصحابه الابرار ».

ممّا لا ريب إنّ العالم بأجمعه تحت سلطان الله ﷻ وقدرته، وإنّ وجود أي شيء من الممكنات منوط بمشيئة الله تعالى، فإن شاء أوجده وإن لم يشأ لم يوجده،

فإنّ دراسة المسائل العقائدية في الأديان، ومواجهة الشبهات التي تثار حولها من أشق البحوث العلمية وألذها في ذات الوقت، حين في ظل العقيدة الصحيحة تتم للإنسان سعادته في الدنيا والآخرة، وإصلاح أخلاقه وسلوكه، وإنّ كلّ قيمة إنّما تكسب وجودها بالإيمان والعقيدة الصحيحة.

ومن المسائل العقائدية التي أُثير حولها الجدل والحوار هي مسألة تغير القضاء ؛ لذا يجدر بنا أن نلقي الضوء على هذه المسألة؛ لنحدد موقفنا منها بشكل دقيق وواضح، ونتعرّف على مدى صحّة هذا الفهم أو انحرافه في الديانتين اليهودية والإسلام.

ومما لا ريب فيه إنّ موضوعنا هذا متعلّق بذات الله ﷻ وصفاته في اليهودية والإسلام، فمن تدبّر حال اليهود وجد أنّ اليهود شبّهوا الخالق بالمخلوق بصفات النقص المختصّة بالمخلوق التي يجب تنزيه الربّ عنها، إذ كتبوا في أسفارهم صور بعيدة كلّ البعد عن قدرة الله تعالى ومشيئته قوله تعالى: ﴿**وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ**﴾[١].

أمّا في الإسلام فقد أُثيرت شبهة على الشيعة الإمامية بأنهم كاليهود جوّزوا تغير القضاء سواء أكان من القدامى إذ قال الرازي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ**﴾[٢] قائلاً: « تؤمن الرافضة أن الله تعالى يعتقد شيئًا ثمّ يظهر له أنّ الأمر بخلاف ما اعتقده وهذا باطل... وإنّ هذا القول مأخوذ من اليهود حيث قالوا: يد الله مغلولة»[٣]. أو المعاصرين الذين اقتفوا أثر القدامى بالذهاب إلى أنّ معتقد هذه المسألة كافر ملحد خارج عن ملة الإسلام؛ لكونه وصف الله ﷻ بالجهل وعدم العلم... ومخالف للكتاب والسنّة والمعقول... والحكم على أئمة الإمامية القدامى والمعاصرين بالفشل في إثبات هذه العقيدة[٤].

تأسيسًا على ما تقدّم تمّ اختيار الموضوع؛ لبيان قصور الفهم والدرك لماهيّة عقيدة تغير القضاء لكثير من علماء المسلمين، واكتفائهم بالمعنى اللغوي الظاهر، وممالا ريب فيه ان الاهداف معالم مضيئة للباحث، فكانت معالمنا في هذا البحث أن نوضّح حقيقة تغير القضاء في الإسلام بالأدلة المحكمة والواضحة من الكتاب والسنّة المتواترة، وبذلنا جهدنا في تجنّب التحيّز الذي وقع به بعض الباحثين الذي أدّى بهم إلى اللاموضوعية في البحث، وخلل في النتائج وبالتالي ضعفها.

ومن الغني عن البيان المنهج هو الطريق الذي يوصل الباحث الى الهدف؛ لذا سلكت المنهج الوصفي بنوعيه الاستقرائي، والتحليلي باستقراء نصوص القضاء من الديانتين، وتحليلها، ثم اتبعت المنهج المقارن؛ لاستنباط التماثل والتباين بين الديانتين، وعلى حد علم الباحثة لم اجد دراسات سابقة عنه سوى بحث عقيدة البداء_ عرض ونقض_ / محمد حسن بخيت/ مجلة الجامعة الاسلامية بغزة، ١٤٢٣-٢٠٠٢ وتباين عن البحث الحالي في المنهج والدراسة والديانة، وكذلك بحث عقيدة اليهود في الصفات – دراسة نقدية في ضوء القرآن والسنّة –، سليمان العيد، بحث مقدّم إلى جامعة الملك سعود/كلية التربية – قسم الثقافة الإسلامية، ١٤٢٣هـ وابتعد عن الدراسة الحالية اذ اتبع المنهج النقدي لبيان قول اليهود في الصفات اجمالا وتفصيلا من دون مقارنتها بالإسلام.

ولتحقيق الهدف المرجو من البحث قد اشتمل على مقدمة، ومبحثين وتعقبهما خاتمة بأهم النتائج، ففي المبحث **الأوّل:** تناولت فيه تغير القضاء في الديانة اليهودية مقسم على ثلاثة مطالب، الأوّل: تناولت فيه تعريف القضاء لغةً واصطلاحًا، **والثّاني:** تحدثت فيه عن موقف اليهود من تغير القضاء ، اما **الثالث:** رد عقيدة اليهود، أما المبحث **الثاني** : تطرقت فيه الى تغير القضاء في الإسلام مقسم على اربعة مطالب: **الأول:** تناولت فيه تعريف القضاء لغة واصطلاحاً، **والثاني:** بيّنت فيه مسلّمات الفهم الصحيح لتغير القضاء في الإسلام، **والثّالث:** وضّحت فيه موقف المسلمين من عقيدة تغير القضاء، أمّا **الرابع:** أبرزت فيه أوجه التماثل والتضاد بين الديانتين اليهودية والإسلام في مسألة تغير القضاء، وإكمالاً للفائدة واستخلاصًا لبعض الأمور الهامة اختتمت البحث بالخاتمة التي اختزلت فيها ما قادني إليه البحث من نتائج.

المبحث الأوّل

تغير القضاء في الديانة اليهودية

قال تعالى: ﴿**مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا**﴾[٥]. من المعلوم أخفى كتبة التوراة كثيرًا من القضايا وعديد من المسائل منها العقائدية، وهذا من المسلّمات العقلية والدينية والتاريخية عند الدارسين علم الأديان المقارن واللاهوتيين، ولم تسلم من هذا التحريف صفات الله ﷻ، إذ يُصدم المرء بما فيها من أوصاف لا تليق به ﷻ، فتصور التوراة والتلمود المولى ﷻ بصفات لا تليق بذاته المنزّهة فهو_ حاشاه_ ينسى، ويندم، ومتردد، ويجهل بعض الأمور... الخ، وهذه الأوصاف كلّها نفاها الله ربّ العالمين عن نفسه بقوله تعالى: ﴿**... لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى**﴾[٦]. لذا سيتم عرض إحدى عقائدهم المنحرفة (في تغير القضاء)، والردّ عليها على النحو الآتي:

المطلب الأوّل

ماهيّة القضاء لغةً واصطلاحًا

في بادئ الأمر أودّ الإشارة إلى أنَّ القضاء من المصطلحات الإسلامية دون اليهودية، إذ لا يوجد مبانيها في التوراة والتلمود، وإن كانت بعض دلالة ألفاظها تأتي عرضًا للفهم الخاطئ للمعاني تغير القضاء، منها: الندم، والجهل بالأمور، وتغير الفكر، أو الموعود إلاّ أنّ الإسلام انفرد بتلك المصطلحات بلفظه الصريح الواضح، فعندما يسئل أهل الكتاب عن هذه المصطلحات يقولون: «ما يسميه المسلمون بتغير القضاء، والبَداء والناسخ والمنسوخ»[٧].

- لغةً:

في الكتاب المقدس كله لم يرد فعل (prohorizo) الذي يفيد قضاء الله الا في العهد الجديد وليس في العهد القديم او التوراة مرة في اعمال الرسل: اصحاح٤: الجملة٢٨، وخمس مرات في رسائل بولس(رومه: اصحاح٨: الجملة٢٩_٣٠، و١كورنتس: اصحاح ٢: جملة٧، وأفسس: صحاح:١:الجملة٥_١١)، إلاّ أنّه وردت الفاظ اسمية مثل(خطة boule ، او قصد prothesis، او علم سابق prognosis ، او اختيارekloge) فليس في التوراة مذهب متصل عن القضاء. [٨]

فضلا عن ذلك لم تجد الباحثة – على حد علمها – مدلول لغويّ للقضاء في القواميس العبرية بالاستعانة بمترجمين من كلية اللغات/ القسم العبري.

- اصطلاحًا:

جاء في تغير القضاء على أنّه «تراجع الله تعالى – حاشاه – عن قراراته الخاطئة بعد أن استبان له خطأ اختياره وتقديره»[٩]، وقيل: «إنّه بداء لله ما لم يكن يعلم – فعلمه تعالى عمّا يقولون علوًّا عظيمًا – أو إنّه يغيّر رأيه لأمر بدأ له لم يكن باديًا من قبل»[١٠]، وقد ورد انه «عدم معرفة الله لما سيحدث»[١١].

فالناظر بعين الدقة والتأمّل في التعريفات يستنبط هناك منحني في العقيدة يذهب إلى تضييق القدرة الإلهية المطلقة، وقد نسب القرآن الكريم هذا الضرب من الفكر إليهم بدعوى أنّ قدرة الله ﷻ ، كما في القوانين الوضعية التي يضعها الإنسان، ثمّ يكتشف بعد برهة من الزمن أنّها ناقصة، أو خاطئة لا تصلح، ومن ثمّ يمحو فقرة من فقرات القانون، أو يغيّر منه حسب ما تقتضيه الحاجة. فتعالى الله وتبارك عمّا يصفون.

المطلب الثّاني

موقف اليهود من تغير القضاء

لقد ذهب اليهود إلى إنّ قلم التقدير والقضاء حينما جرى على الأشياء في الأزل استحال أن تتعلّق المشيئة بخلافه، ومن أجل ذلك قالوا: يد الله مغلولة عن القبض والبسط والأخذ والإعطاء، فقد جرى فيها قلم التقدير ولا يمكن فيها التغير[١٢].

فإنهم يرون «أنّ الله يعمل عملاً ثمّ يتبيّن له فيما بعد نتيجة لا يعلمها، أو ينتج عن فعله أمر غير محمود»[١٣].

وسنذكر ما حمّلت مصادر التشريع اليهودية بين طياتها العديد من النصوص التي سلبت القدرة عن الله ﷻ – حاشاه – أو عدم معرفته لما سيحدث، ونسبت إليه الجهل، والندم، والحزن والأسف على ما فات، والاعتراف بالخطأ، منها:

إذ ورد انه قد سلب شاؤل[١٤] الملك لشرّه، إذ جاء: «**١١نَدِمْتُ عَلَى أَنِّي قَدْ جَعَلْتُ شَاوُلَ مَلِكًا، لأَنَّهُ رَجَعَ مِنْ وَرَائِي وَلَمْ يُقِمْ كَلاَمِي**» [١٥] ، بل يتخذ الربّ في التوراة قرارات سريعة دون رؤية وتثبت، ممّا يدفعه إلى إعلان الندم وأسفه وحزنه، اذ ورد:« **٥ وَرَأَى الرَّبُّ أَنَّ شَرَّ الإِنْسَانِ قَدْ كَثُرَ فِي الأَرْضِ، وَأَنَّ كُلَّ تَصَوُّرِ أَفْكَارِ قَلْبِهِ إِنَّمَا هُوَ شِرِّيرٌ كُلَّ يَوْمٍ. ٦ فَحَزِنَ الرَّبُّ أَنَّهُ عَمِلَ الإِنْسَانَ فِي الأَرْضِ، وَتَأَسَّفَ فِي قَلْبِهِ. ٧ فَقَالَ الرَّبُّ: «أَمْحُو عَنْ وَجْهِ**

الأَرْضِ الإِنْسَانَ الَّذِي خَلَقْتُهُ، الإِنْسَانَ مَعَ بَهَائِمَ وَدَبَّابَاتٍ وَطُيُورِ السَّمَاءِ، لأَنِّي حَزِنْتُ أَنِّي عَمِلْتُهُمْ»(١٦).

ولكثرة شر الإنسان – لم يكن الله ليعلم أنّها سيحدث – وبعد أن حدثت علمه بها ممّا أدى إلى تبدل إرادته تعالى ويتغيّر أمره – حاشاه – من بقاء المخلوقات إلى محوها عن وجه الأرض كما يمحو كاتب بضع أسطر مكتوبة وجد بها خطأ يشوّه الصفحة(١٧).

وكذلك نسب في حقّه الجهل بالأمور، فإنّه لا يعلم خطأ السدومية(١٨): إلاّ بعد صراخ الأرض من فسادهم – فعلّم بشاعة خطاياهم التي لم يكن يعلمها – فنزل ليتأكد من الشكوى عليهم، أقرّ في سفر التكوين: « **٢٠وَقَالَ الرَّبُّ: «إِنَّ صُرَاخَ سَدُومَ وَعَمُورَةَ قَدْ كَثُرَ، وَخَطِيَّتُهُمْ قَدْ عَظُمَتْ جِدًّا. ٢١أَنْزِلُ وَأَرَى هَلْ فَعَلُوا بِالتَّمَامِ حَسَبَ صُرَاخِهَا الآتِي إِلَيَّ، وَإِلاَّ فَأَعْلَمَ** »(١٩) ، واستجاب لعظة موسىعليه السلام فعفا عن بني إسرائيل، وندم عن الشر الذي أراد أن يفعله بهم، وهذا ما نصّه سفر الخروج قائلاً:«**١٤فَنَدِمَ الرَّبُّ عَلَى الشَّرِّ الَّذِي قَالَ إِنَّهُ يَفْعَلُهُ بِشَعْبِهِ**»(٢٠) ، وندم على أمره الجراد بأكل العشب الموجود في أرض إسرائيل(٢١).

ولم يكتف اليهود بنسب الجهل لله تعالى في توراتهم بل أشاروا إلى ذلك في التلمود، إذ يزعم اليهود في تلمودهم: «**إنّ الله ينتدم على تركه اليهود في حالة التعاسة حتّى أنّه يلطم ويبكي كلّ يوم، فتسقط من عينه دمعتان في البحر، فيسمع دويهما من بدأ العالم إلى أقصاه، وتضرب الحياة وترتجف الأرض أغلب الأحيان فتحصل الزلازل**»(٢٢)، وكذلك «**منذ تدمير الهيكل لم ينقطع الله عن البكاء والندم لأنّه ارتكب خطيئة ثقيلة، وهو يطوي ثلاثة أرباع الليل منكمشًا يصرخ كالأسد ويقول: «الويل لي تركتي بيتي ينهب، وهيكلي يحرق، وأولادي يتشتتون**»(٢٣).

بل ورد أنّه يحتاج إلى مشاورات الآخرين لحل المشكلات التي تواجهه! إذ نصّ: «**إنّ الله يستشير الحاخامات على الأرض عندما يوجهه مسألة عويصة لا يمكن حلّها في السماء**»(٢٤).

وغيرها من العيّنات التي تشير إلى جهل الله بالأمور قبل أن تحدث تنزه الله عما يقولون، ويغيّر قراراته، وعدم معرفته لما سيحدث(٢٥).

انطلاقًا ممّا تقدّم قالت اليهود: يد الله مغلولة عن القبض والبسط والأخذ والعطاء، ولأنه جرى قلمه وتقديره على شيء لا يبدل ولا يتغيّر، فيخرج عن إطار قدرته، ونستغرب من هذا المنطق

الذي به سلبوا القدرة من الله ((ﷻ))، ونسبوا إليه الندم في نصوصهم التشريعية التي كانت تتضمن الجهل بعواقب الأمور، ولا يتحقق علمه إلاّ بعد وقوعها.

وإذا قال معترض: قد وردت نصوص تشير إلى أنّ الله تعالى لا يندم[٢٦]. فنجيب: لو كان الكاتب واحد للنصوص التوراتية لما حمّلت مصادر التشريع اليهودية التناقضات بين ثناياها، فتارة تصف الله – حاشاه – بالجهل وعدم المعرفة لما سيحدث، وأخرى لا يندم، فالتناقص لفظي صريح فيه.

المطلب الثّالث

ردّ عقيدة اليهود

يصرّح الله تبارك وتعالى في آيات عديدة بأن الأمر بيده، وإنّه تعالى لم يفرغ من الأمر في الإيجاد والخلق والتكوين، وإنّه كلّ يوم هو في شأن، بل يمكن إيقاع التغيّر في القضاء والقدر الإلهي غير حتمي وهذا ما سنبيّنه[٢٧].

ومن الآيات التي وقفت على ذلك، قوله تعالى: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِّنْهُم**﴾[٢٨].

فمن المعلوم اليد كناية عن القدرة، أي: ادّعت اليهود أنّ الله((ﷻ)) مسلوب القدرة، فإنّ قول اليهود: «يد الله مغلولة» يعكس عقيدتهم الكلية في حقّ الله تعالى، وإنّه مسلوب الإرادة تجاه ما كتب وقدّر أولاً، وكانت نتيجة تلك العقيدة عدم قدرته على الإنفاق زيادة على ما قدّر وقضى، فردّ الله ﷻ عليهم بإبطال تلك العقيدة أولاً بقوله: ﴿**غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ**﴾، وثانيًا: بقوله: ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ**﴾[٢٩].

ولأجل ذلك نرى إنّ الإمام الصادق عليه السلام يفسر الآية، إذ قال: «قول الله ﷻ»: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ**﴾ لم يعنوا أنّه هكذا، ولكنهم قد قالوا: «قد فرغ من الأمر فلا يزيد ولا ينقص، فقال الله ﷻ تكذيبًا لقولهم: ﴿**غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ**﴾[٣٠].

ثم إنّه سبحانه وتعالى يرد على تلك العقيدة في غير واحدة من الآيات، إذ يقول:

- قوله تعالى: ﴿**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**﴾[٣١].

- وقوله: ﴿**أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾[٣٢].

- وقوله: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾(٣٣).

- وكذا قوله: ﴿**وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**﴾(٣٤).

يبدو لنا إنّ الآيات الكريمة مطلقة غير مقيّدة بزمان دون زمان، ولا بديانة دون أخرى، فنرى الأفعال المتعددة الواردة في النصوص القرآنية (يزيد، يشاء، تحمل، تضع، يعمر، ينقص) تفصح عن كونه تعالى كل يوم هو في شأن، وإنه جلّ وعَلى يبدئ ويعيد، ويحيي ويميت، ويزيد في الرزق والعمر وينقص، وإنّ أمر الخلق والإيجاد والتصرّف بعد مستمر لم يفرغ سبحانه بعد ذلك، ولم يفرغ كما انتحلت اليهود هذه العقيدة، فمن «قدّر على الابتداء قادرًا على الإعادة»(٣٥).

المبحث الثاني

تغير القضاء في الإسلام

المطلب الأول

ماهيّة القضاء في الإسلام

- القضاء لغةً:

ممدود ويقصر من قضى، والضاد والحرف المعتل اصل صحيح يدل على احكام أمر واتقانه، وانفاذه لجهته، واصله قضاي، الا أن الياء لما جاءت بعد الالف الزائدة طرفا" همزت، وقضى في اللغة على ضروب كلها ترجع الى معنى: « انقطاع الشيء وتمامه »(٣٦).وقد تأتي بمعنى التقدير، والامر، والاعلام، والحتم، والفصل، والقطع، والحكم، والفراغ، والطلب، والموت (٣٧).ولقد ورد في القاموس المحيط: « هو العلم السابق، والقدر، ووقوع الخلق على مقتضى الامر السابق »(٣٨).

وبإمكاننا عن طريق التعريفات السابقة نسلط الضوء على تغير القضاء وقيل الأصل فيه هو البداء اذ يطلق على معنيين: الأول: الظهور بعد الخفاء، ولقد جاء هذا المعنى قوله تعالى: ﴿**وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون**﴾(٣٩) أي: ظهر لهم.

والثاني: نشأة رأي جديد لم يكن موجودًا، واستعمل القرآن الكريم هذا المعنى قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**﴾(٤٠).

أي نشأ في قلب العزيز – رأي جديد – الأصلح حبس يوسف عليه السلام «حتى حين» أي: حتى يسقط عن ألسنة الناس ذكر حديث مراودة زليخا له، وتقل الفضيحة(٤١).

ومما لا ريب فيه أنّه لا يمكن أن يطلق «البَداء» بمعانيه اللغوية على الله عز وجل؛ لاستلزامه حدوث علمه تعالى بشيء بعد جهله به – حاشاه – وهذا استحالة، ولعلني لا أكشف سرًّا أن يفكر مسلم عارف بالقرآن الكريم والسنّة النبوية، ومُلمًّا بالمباحث الكلامية باستعمال لفظ البَداء بهذه المعاني في حقه سبحانه وتعالى – وهذا ما نُسب إلى الشيعة – (٤٢).

فالشيعة الإمامية القائلة بتغير القضاء في حق الله عز وجل لم تستعمل هذا اللفظ في معانيه اللغوية، ولا تقصد به ما نُسب إليها، وما قاله الرازي وغيره في حقها، وإنما تريد من تلك الكلمة معنى آخر كما سنبيّنه(٤٣).

– اصطلاحًا:

عرفه الجرجاني هو «ظهور الرأي بعد أن لم يكن»(٤٤)، وقال الشيخ المفيد: «إنّ لفظ البَداء أطلق في الأصل على تعقّب الرأي، والانتقال من عزيمة إلى عزيمة عند وضوح ما كان خافيًا»(٤٥)، ولقد أورد السبحاني المراد من البَداء هو «تغيير المقدّر بالأعمال الصالحة أو الطالحة»(٤٦).

فالمتأمّل في التعريفات السابقة يرى أنّها تتباين في ماهيّة البَداء، فالتعريف الأول أشار إلى أنّ معنى البَداء الذي يحصل لعامة أفراد البشر فقط، فالجهل والحدوث على الله عز وجل محالان، ليس البَداء من الله تبارك وتعالى استصواب رأي، أو استدراك فائت لحدوث علم بما لم يكن معلوم، أمّا معنى البَداء على ضوء التعريف الثاني والثالث اجد يكون المقصود منه المنسوب إلى الله عز وجل هو أن يقدر الله سبحانه وتعالى شيئًا في المستقبل بالنسبة إلى العباد، فيصدر بعد ذلك من العباد أفعال (صدقة، دعاء، بر الوالدين، صلة الرحم) يدعو الله عز وجل إلى تغيير ما قدّره لهم، وعليه يمكننا القول: بدا الله تعالى بمعنى أظهر ما كان خافيًا على الناس لا خافيًا عليه_ والله اعلم_.

المطلب الثاني

مسلّمات الفهم الصحيح لتغير القضاء في الإسلام

المسألة الأولى: صلة التغير بالقضاء الإلهي

من المعلوم إنّ القضاء «هو تعلّق علم الله تعالى بالكائنات، وإرادته لها أزلاً قبل وجودها، فلا حادث إلاّ وقد قدّره، أي سبق علمه به، وتعلّقت به إرادته»(٤٧).

فإنّ القضاء الإلهي على ثلاثة أقسام، منها:

الأول: قضاء الله الذي لم يطّلع عليه أحدًا من خلقه، والعلم المخزون الذي استأثر به لنفسه، ولا ريب في أنّ تغير القضاء لا يقع في هذا القسم، بل ورد في روايات كثيرة أنّ تغير القضاء ينشأ من هذا العلم لا أنّه يقع فيه(٤٨).

الثاني: قضاء الله ﷻ الذي أخبر نبيّه وملائكته بأنه سيقع حتمًا، لا ريب في أنّ هذا القسم أيضًا لا يقع فيه تغير القضاء، وإنّ افتراقه عن القسم الأول بأنّ تغير القضاء لا ينشأ منه.

إذ روى الكليني عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنّ عليًّا عليه السلام كان يقول: العلم علمان: فعلم علّمَه الله وملائكته ورسله، فما علّمه ملائكته ورسله فإنه يكون، ولا يكذّب نفسه ولا ملائكته ولا رسله، وعلم عنده مخزون لم يطلع عليه أحدًا من خلقه يقدم منه ما يشاء، ويؤخر ما يشاء، ويمحو ما يشاء، ويثبت ما يشاء»(٤٩).

الثالث: قضاء الله تعالى الذي أخبر نبيّه وملائكته بوقوعه في الخارج، إلاّ أنّه موقوف على أن لا تتعلّق مشيئة الله بخلافه، وهذا القسم هو الذي يقع فيه تغير القضاء(٥٠).

قال تعالى: ﴿**يَمْحُو اللّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾(٥١) وقوله أيضًا: ﴿**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ**﴾(٥٢).

إذ ذكر الرازي أنّ المراد من النصّ القرآني الأوّل «إنّ الله تعالى يوجد تارة ويعدم تارة، ويحيي تارة ويميت أخرى، يغني تارة ويفقر أخرى، فكذلك لا يبعد أن يشرع الحكم تارة ثم ينسخه أخرى بحسب ما اقتضته المشيئة الإلهية عند أهل السنّة، أو بحسب ما اقتضته رعاية المصالح عند المعتزلة، فهذا إتمام التحقيق في تفسير هذه الآية»(٥٣).

ثم أشار إلى أنّها «عامة في كل شيء كما يقتضيه ظاهر اللفظ، قالوا: إنّ الله يمحو من الرزق ويزيد فيه، وكذا القول في الأجل، والسعادة، والشقاوة، والإيمان والكفر – وهو مذهب

الخليفة عمر وابن مسعود –والقائلون بهذا القول كانوا يدعون ويتضرعون إلى الله ﷻ أن يجعلهم سعداء لا أشقياء وهذا التأويل رواه جابر عن رسول الله ﷺ »(٥٤).

وربّ تساؤل يثار هنا ما الفرق بين تغيير الفقر إلى الغنى، والمرض إلى العافية، والزيادة في الآجال والأرزاق والنقصان منها بالأعمال وبين ما أشار إليه الرازي بذهاب أحد اقوال المسلمين – الخليفة عمر وابن مسعود – إن الله تعالى يمحو من الرزق ويزيد فيه، وكذا القول في الآجل، والسعادة...

ومما لاشك فيه إنّ اللوح نوعين، هما:

١- لوح المحفوظ، (أم الكتاب): وهو اللوح يكتب فيه القدر والقضاء الإلهي المحتوم؛ ولهذا يكون هذا اللوح مصونًا من المحو والإثبات والتغيير والتبدّل، ولا يطرأ تغير القضاء على ما تم تدوينه في هذا اللوح.

٢- لوح المحو الإثبات: وهو اللوح الذي يكتب فيه القدر والقضاء الإلهي غير المحتوم، أي القدر والقضاء الذي جعل الله تعالى تحققه متوقفًا على توفر بعض الشروط، وانتفاء بعض الموانع؛ ولهذا يقع التغير والتبديل في ما تم تدوينه في هذا اللوح يمحو الله تعالى ما يشاء فيه، ويثبت ما يشاء(٥٥).

صفوة القول إنّ تغير المقدّر بالأعمال الصالحة أو الطالحة يقع في القضاء غير المحتوم في لوح المحو والإثبات، أمّا القضاء الحتمي المعبّر عنه باللوح المحفوظ بأمّ الكتاب، والعلم المخزون عند الله يستحيل أن يقع فيه التغيير والتبديل.

المسألة الثانية: تغيير المصير بالأعمال الصالحة أو الطالحة

تشير العديد من الآيات القرآنية إلى أنّ الأعمال الصالحة أو غيرها تُغيّر التقدير مؤثرة في مصير الإنسان، وإنه يقدر عمله الصالح على تغيير التقدير وتبديل القضاء غير المحتوم؛ لأنه ليس في أفعال الإنسان الاختيارية مقدّر محتوم حتى يكون العبد في مقابله مكتوف الأيدي والأرجل.

فليس الإنسان محكومًا عليه بمصير واحد وبمقدّر غير قابل للتغيير، ولا أنّه يصيبه ما قُدِر له شاء أم لم يشأ، بل المصير والمقدّر يتبدلان بالأعمال الصالحة أو الطالحة، وبشكر النّعم أو كفرانها، وبالتقوى أو المعصية إلى غير ذلك من الأمور(٥٦).

ومن النصوص القرآنية التي أشارت إلى تأثير العمل الإنساني، منها:

قوله تعالى: ﴿**فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً ۞ يُرْسِلِ السَّمَاء عَلَيْكُم مِّدْرَاراً ۞ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَاراً**﴾(٥٧).

فالمتأمّل في النص القرآني يرى عمل الاستغفار سببًا مؤثرًا في غفران ذنوبهم الذي تترتب عليه نزول المطر، وإنعامهم بالأموال والأولاد، وأرزقهم ببساتين وأنهار وغيرها من الآثار.

وقوله أيضًا: ﴿**وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً ۞ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ**﴾(٥٨)، وكذلك قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ**﴾(٥٩)، وقوله: ﴿**فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنْ الْمُسَبِّحِينَ ۞ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ**﴾(٦٠). فلقد استاء النبي يونس عليه السلام لعدم نزول العذاب على قومه، فلم يرجع إليهم، فقد قدّر الله تعالى وقضى أن تبلع الحوت النبي يونس عليه السلام وأن يلبث في بطنها إلى يوم القيامة، لكن أكثر النبي في بطن الحوت من ذكر الله تعالى وتسبيحه غيّر الله عزّ وجلّ ما قدّره للنبي يونس في خصوص بقائه في بطن الحوت إلى يوم القيامة، فاستبدل الله تبارك وتعالى تقديره الأول بتقدير آخر هو إخراج النبي يونس عليه السلام من بطن الحوت(٦١)، وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ**﴾ (٦٢) .

فالناظر في هذه النصوص الكريمة يرى أنّها تركّز على تمكّن الإنسان من تغيير مصيره من خير إلى شر، ومن شر إلى خير مشيرة إلى ترتب آثارًا معيّنة على أعماله من دعاء، أو صدقه، أو صلة الرحم... ممّا يكشف عن تأثير هذه الأعمال في العباد، والحوادث، والكوارث الطبيعية.

المسألة الثالثة: مستثنيات تغير القضاء

تستلزم الحكمة الإلهية عدم تبديل القضاء في الأمور الآتية:

١. الأمور التي يصرّح النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عند إخباره عن تحقّقها أو عدم تحقّقها بأنّها من الأمور الحتمية(٦٣)؛ لأنّ تغير القضاء يشمل الأمور غير الحتمية فقط، وأمّا الأمور الحتمية فلا يشملها تغير القضاء أبدًا؛ لذا فإنّ وقوع تغير القضاء في ما يصرّح النبيّ

بوقوعه حتمًا يؤدي إلى توصيف النبيّ بالكذب – حاشاه – وخلف الوعد وغيرها من الأمور التي تؤدي بالناس إلى عدم الوثوق بكلامه وإخباره(٦٤).

٢. الأمور التي يخبر النبيّ ﷺ عن وقوعها على نحو إعجاز من قبيل قول المسيح منه قوله تعالى: ﴿**وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾(٦٥) فإنّه يلزم أن يكون هذا الإخبار من الأمور الحكمية(٦٦).

٣. الأمور الأساسية المرتبطة بصميم الدين من قبيل الأمور المتعلقة بالنبوّة، والإمامة؛ لأنّ وقوع تغير القضاء في هذه الأمور يؤدي إلى إضلال العباد وإخلال نظام التشريع(٦٧).

المطلب الثّالث

موقف المسلمين من تغير القضاء

هناك مذهبان من الذين كتبوا عن تغير القضاء في الإسلام، فذهب أهل السنّة إلى معنى تغير القضاء الذي يستلزم علم الله ﷻ بعد جهله؛ لذلك كان لعلمائهم موقف واضح بإنكارهم تغير القضاء، والقول على أصحاب المذهب الثّاني بأنه كافر ملحد(٦٨).

لذا سنفصّل القول في المذهب الثّاني عند الشيعة الإمامية القائلة بتغير القضاء في حقّ الله تعالى الذي لا تريد منه ما نُسب إليها، وإنّما تريد من تلك الكلمة معنى آخر هو تغيّر المقدّر بالأعمال الصالحة أو الطالحة(٦٩).

ولتوضيح حقيقة تغير القضاء عند الشيعة الإمامية لابد أن نأتي بالمقدّمات الآتية:

١. اتفق علماء الإمامية على أنّ الله ﷻ عالم بالأشياء والحوادث كلّها غابرها وحاضرها ومستقبلها لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء. قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللّهَ لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاء**﴾(٧٠) ولا يشذّ معتقد أئمتهم عن مفاد هذه الآية، إذ أبدا الله ﷻ بالعلم الواسع المطلق المحيط بكل ما كان وما سيكون وما هو كائن(٧١).

٢. إنّ تغير القضاء الذي تقول به الشيعة الإمامية إنّما يقع في القضاء غير المحتوم(٧٢).

٣. وردت روايات كثيرة منسوبة إلى أهل البيت عليهم السلام تشير إلى أنّ عموم علم الله ﷻ لا تخفى عليه الكليّات ولا الجزئيّات، إذ أحاط علمه بكل شيء قبل خلقه وحينه وبعده، وإنّه لا يخفى عليه شيء أبدًا، منها:

قال الإمام الباقر عليه السلام : «**إنّ الله نور لا ظلمة فيه، وعلم لا جهل فيه، وحياة لا نشور فيه**»(٧٣) ، وقال أيضًا: «**كان الله ولا شيء غيره ولم يزل عالمًا بما كوّن، فعلمه به قبل كوّنه كعلمه بعد ما كوّنه**»(٧٤)، وكذلك قال الإمام الكاظم عليه السلام: «**لم يزل الله عالمًا بالأشياء قبل أن يخلق الأشياء كعلمه بالأشياء بعد ما خلق الأشياء**»(٧٥).

يتّضح لنا من الأحاديث المروية عن أهل البيت عليهم السلام تشهد على علم الله تعالى لا يشوبه جهل، وعلى سعته لكل شيء قبل الخلق وبعده، وإنه يستحيل عليه الظهور بعد الخفاء، والعلم بعد الجهل، وبذلك نستعين ببطلان ما قاله المعارضون في حق المذهب الآخر.

٤. هذا من جهة ومن جهةٍ أخرى لقد وردت روايات كثيرة منسوبة إلى الأئمة توجّه الاعتقاد الصحيح والفهم السليم لتغير القضاء، بل إنهم يعدونه من أمور الدين الواجبة(٧٦).

٥. من ثمرة الاعتقاد بتغير القضاء الإيمان بتغيّر الأقدار وتبديل ما جرى عليه، إذ يوجب انقطاع العبد إلى الله ﷻ وطلبه ودعائه منه وكفاية مهماته، وتوفيقه للطاعة ولإبعاده عن المعصية، فإنّ إنكار تغير القضاء يلزمه يأس العبد بهذه العقيدة عن إجابة دعائه، وإذا يئس العبد من إجابة دعائه ترك التضرّع لخالقه، ولا حاجة إلى الدعاء والتوسّل(٧٧).

يتبيّن لنا ممّا تقدّم إنّ تغير القضاء الذي أشارت إليه الشيعة الإمامية عبارة عن تغيير الأقدار أو تبديلها بالأعمال الصالحة مثل (الصدقة، أو صلة الرحم، أو بر الوالدين) أو الطالحة (كأكل مال اليتيم، أو ارتكاب المحرمات...) وهذا مجرى يناقض ما جرى عليه فهم أهل السنّة له.

فضلاً عن ذلك لقد ورد في القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهّرة يؤكد وقوع تغير القضاء بالمعنى الذي تقول به الشيعة الإمامية، منها:

- القرآن الكريم:

من أمثلة تغير القضاء رفع العذاب عن قوم يونس عليه السلام، قوله تعالى: ﴿**فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ**﴾(٧٨).

ورد إنّ النبيّ يونس عليه السلام بعث إلى نينوى من أرض الموصل فكذّبوه، فلما فقدوه خافوا نزول العقاب، إذ قال لهم يونس: إنّ أجلكم أربعون ليلة، فلمّا مضت خمس وثلاثون ليلة ظهر في السماء أمارات للعذاب، فكثرت التضرعات وأظهروا الإيمان والتوبة وتضرّعوا إلى الله تعالى، فرحمهم وكشف عنهم، وكان ذلك اليوم يوم عاشوراء يوم الجمعة(٧٩).

لو نتأمّل ما سبق نجد عندما ظهرت أمارات قرب العذاب السماوي على قوم يونس عليه السلام في الوقت المحدّد لهم، ندم أتباع قرية يونس على ذنوبهم وجحودهم، فتابوا وتضرّعوا إلى الله عزّ وجلّ واستغاثوا به، فغيّر الله ما قدّره لهم من العقاب بعد توبتهم، أي محا الله عزّ وجلّ تقديره الأوّل «بإنزال العذاب على قوم يونس عليه السلام» واستبدله بتقدير آخر «برفع العذاب عنهم» وهنا وقع البكاء محا الله ما شاء من العذاب ويثبت ما يشاء.

وإذا قال قائل: إنّه تعالى حكى عن فرعون أنّه تاب في آخر الأمر ولم يقبل توبته، وحكى عن قوم يونس أنّهم تابوا وقَبِلَ توبتهم، فما الفرق؟

الجواب: «إنّ فرعون إنّما تاب بعد أن شاهد العذاب، وأمّا قوم يونس فإنّهم تابوا قبل ذلك، فإنّهم لما ظهرت أمارات دلّت على قرب العذاب تابوا قبل أن شاهدوا فظهر الفرق»(٨٠).

وحادثة تغيّر مدّة ميقات النبيّ موسى عليه السلام قوله تعالى: ﴿**وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**﴾(٨١).

فضرب الله تعالى لموسى عليه السلام أجلاً ثلاثين ثمّ زاده عشرًا تتمة أربعين، وأبطأ موسى عليه السلام في هذه العشر على قومه حتّى قالوا: إنّ موسى ضلَّ أو نسيَ، ونكثوا عهده وبدّلوا بعده وعبدوا إلهًا غير الله، وقال ابن عباس (رضي الله عنهما): كانت فتنتهم في العشر الذي زاده الله بما فعلوه من عبادة العجل(٨٢).

يتبيّن لنا ممّا سبق إنّ الله سبحانه وتعالى قدّر أن يستدعي النبيّ موسى عليه السلام لميقاته «ثلاثين ليلة»، وذهب النبيّ موسى وناجى الله عزّ وجلّ ثلاثين ليلة، ثمّ غيّر الله تعالى تقديره الأوّل بشأن فترة بقاء موسى عليه السلام في الميقات، واستبدله بتقدير آخر هو أن يزيد الميقات عشر ليالٍ أخرى بسبب ما

ظهر من أحوال قوم موسى، فأراد أن يختبرهم ويرى ما هو موقفهم عند تأخير عودة النبيّ موسى عليه السلام من الميقات.

وإذا قال معترض ألا يعلم الله عز وجل بأنهم سيكفرون في العشر المكمّلة للميقات؟

فنجيب: لا ريب فيه هو عالم بما كان وبما سيكون وبما كائن وعارف بكفرهم وجحودهم لكن أراد إظهار ما كان خافيًا على موسى عليه السلام وأخيه وليس ما كان خافيًا على الله سبحانه عمّا يصفون.

- السنّة النبوية:

تغير القضاء بالمعنى الذي ذكرناه استعمله النبيّ ﷺ وينسبه إلى الله عز وجل، إذ أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة: «**أنّه سمع من رسول الله ﷺ أنّ ثلاثة في بني إسرائيل: أبرص وأقرع وأعمى بدا الله أن يبتليهم، فبعث إليهم ملكًا فأتى الأبرص، فقال: أي شيء أحبّ إليك؟ قال: لونٌ حسن، وجلد حسنٍ قد قذّرني الناس، قال: فمسحه فذهب عنه فأعطي لونًا حسنًا وجلدًا حسنًا، فقال: أي المال أحبُّ إليك؟ قال: الإبل أو قال: البقر. هو شك في ذلك أنّ الأبرص والأقرع قال أحدهما: الإبل وقال الآخر: البقر، فأُعطي ناقة عُشراء، فقال: يبارك الله لك فيها. وأتى الأقرع، فقال: أي شيء أحبّ إليك؟ قال: شعر حسن ويذهب عني هذا قد قذّرني الناس، قال: فمسحه، فذهب وأُعطي شعرًا حسنًا، قال: فأي المال أحبُّ إليك؟ قال: البقر قال: فأعطاه بقرة حاملاً، وقال: يبارك لك فيها، وأتى الأعمى فقال: أي شيء أحبُّ إليك؟ قال: يردّ الله إليّ بصره، قال: فأيّ المال أحبُّ إليك؟ قال: الغنم، فأعطاه شاة والدًا. فأُنتج هذان وولّد هذا، فكان لهذا وادٍ من إبل، ولهذا وادٍ من بقر، ولهذا وادٍ من الغنم ثمّ إنّه أتى الأبرص في صورته وهيئته، فقال: رجل مسكين تقطّعت بي الجبال في سفري، فلا بلاغ اليوم إلاّ بالله ثمّ بك، أسألك بالذي أعطاك اللون الحسن والجلد الحسن والمال. بعيرًا أتبلّغ عليه في سفري، فقال له: إنّ الحقوق كثيرة، فقال له: كأنّي أعرفك ألم تكن أبرص يقذّرك الناس، فقيرًا، فأعطاك الله؟ فقال: لقد ورثت لكابر عن كابر، فقال: إن كنت كاذبًا فصيّرك الله إلى ما كنت، وأتى الأقرع في صورته وهيئته فقال له مثل ما قال لهذا فردّ عليه مثلما ردّ عليه هذا، فقال: إن كنت كاذبًا فصيّرك الله إلى ما كنت.**

وأتى الأعمى في صورته فقال: رجل مسكين وابن سبيل وتقطّعت بي الجبال في سفري فلا بلاغ اليوم إلاّ بالله ثمّ بك، أسألك بالذي ردّ عليك بصرك، شاه أتبلّغ بها في سفري، فقال: قد

كنت أعمى فردّ الله بصري، وفقيرًا فقد أغناني، فخذ ما شئت فوالله لا أجحدك اليوم بشيء أخذته لله، فقال: أمسك مَالك فإنما ابتليتم فقد رضي الله عنك وسخط على صاحبيك» (٨٣).

الملاحظ من الحديث الشريف تبديل مصير الأبرص والأقرع والأعمى بناءًا على ما صدر منهم من أفعال.

وكذلك قصّة إبعاد الله تعالى الموت عن اليهودي، إذ ورد عن الإمام جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام قال: « **مرَّ يهودي بالنبي ﷺ فقال: السّام عليك، فقال رسول الله ﷺ: وعليك! فقال أصحابه: إنّما سلّم عليك بالموت، وقال: الموت عليك، فقال رسول الله ﷺ: وكذلك رددت ، ثمّ قال النبيّ ﷺ: إنّ هذا اليهودي يعضّه أسود في قفاه فيقتله، قال: فذهب اليهودي فاحتطب حطبًا كثيرًا، فاحتمله ثمّ لم يلبث أن انصرف، فقال له رسول الله ﷺ: ضعه، فوضع الحطب، فإذا أسود في جوف الحطب عاضّ على عود، فقال ﷺ: يا يهودي ما عملت اليوم؟ قال: ما عملت عملاً إلاّ حطبي هذا احتملته، فجئت به، وكان معي كعكتان، فأكلت واحدة، وتصدّقت بواحدة على مسكين، فقال الرسول ﷺ بها دفع الله عنه**»(٨٤).

وقد أجد هذا الحديث وافيًا لتجسيد ماهيّة تغير القضاء، الفهم الصحيح لحقيقته، والتفسير الصائب له، فغيّر الله ﷻ تقديره الأوّل بموت اليهودي بعضّه من الأفعى إلى تقديره الثّاني بتأجيل أجله إلى أجل غير معلوم بسبب صدقته على المسكين، وهذا يترجم التفريق الاصطلاحي لتغير القضاء.

المطلب الرابع

المقارنة بين الديانة اليهودية والإسلام في تغير القضاء

لكي تبرز في هذا البحث أوجه التماثل والتضادّ بين الديانتين اليهودية والإسلام عن طريق استجلاء جوانب العقائد التي تستند إلى مسوّغ مهم هو إلهيّة المصدر الذي تأتي فيه الشريعة الإسلامية الميزان الحاكم في قبول العقيدة أو ردّها، وبهذا المعيار نجد أنفسنا ملزمين برد النصوص المشوّهة والمتناقضة، وسنبيّن أوجه التشابه والاختلاف بينها على النحو الآتي:

١. انحرفت الديانة اليهودية في العقيدة والفكر، إذ ذهبت إلى تضييق القدرة الإلهية المطلقة فقالوا: يد الله مغلولة عن القبض والبسط والأخذ والإعطاء فقد جرى فيها قلم التقدير ولا

يمكن التغيير، بينما أشار الإسلام إلى إنّ الأمر بيده وإنّه لم يفرغ من الأمر في الإيجاد والخلق والتكوين؛ وإنّه كلّ يوم هو في شأن، بل يمكن اتّباع التغيّر في القضاء الإلهي غير حتمي كما ورد(٨٥).

٢. تباعدت الديانتان كلّ البعد في ماهيّة تغير القضاء، ممّا لا ريب فيه إنّ وجود أي شيء من الممكنات منوط بمشيئة الله تعالى، فإن شاء أوجده وإن لم يشأ لم يوجده، فليس أقبح في العقل من تطاول العبد على ربّه، فقد غالت اليهودية في انتهاك صفات الله، والشك في مشيئته، فقد نسبت إليه صفات المخلوقين المنزّه عنها مثل التراجع عن قراراته! أو تغيّر رأيه، أو عدم معرفته لما سيحدث، وكأنما تشر إلى واضع القوانين الوضعية، ثمّ يكتشف بعد برهة من الوقت أنّها ناقصة أو خاطئة لا تصلح، ومن ثمّ يمحو أو يغيّر حسب ما تقتضيه الحاجة، وهذا شتّان ما بين ما أشار إليه الإسلام في أحد مذاهبه هو تغيّر المقدّر بالأعمال الصالحة أو الطالحة في علم الله تعالى الأزلي الذي كان خافيًا عن علم الإنسان لا عن علم الله ﷻ تبارك وتعالى عمّا يشركون، إذا لم تميّز الديانة اليهودية البون الشاسع بين العلم الإلهي وعلم المخلوقين الذي لا يحيط بما أحاط به علم الله .

٣. هناك تقاربًا ظاهريًّا بين ما ادّعت به اليهودية على الله ﷻ وبين ما نُسب إلى الشيعة الإمامية التي حددت مسلّمات للفهم الصحيح لتغير القضاء بوقوعه في القضاء غير المحتوم في لوح المحو والإثبات، وله مستثنيات أي أمور لا يتغير فيها المقدّر إطلاقًا كالأمور المتعلّقة بصميم الدين والعقيدة والحتمية، وذهابها إلى تغيّر مصير الإنسان بالعمل الصالح أو الطالح كالغنى بعد الفقر، والمرض بعد الصحّة، والزيادة في الآجال والأرزاق أو النقصان، وهذا لا يرادف ما ذهبت إليه الديانة اليهودية وهنا يثمر الدعاء والتضرّع.

الخاتمة

هذه لمحات سريعة، ومقتطفات يانعة عن تغير القضاء بين اليهودية والإسلام، ونستنتج الأمور الآتية:

١. المقصود بتغير القضاء ليس كما في القوانين الوضعية التي يصوغها الإنسان، ثمّ يكتشف بعد برهة من الزمن أنّها ناقصة أو خاطئة لا تصلح، ومن ثمّ يمحو فقرة من فقرات القانون، أو يغيّر منه حسب ما تقتضيه الحاجة، وإنّما هو تغيّر المصير المقدّر بالأعمال الصالحة أو الطالحة في علم الله الأزلي الذي كان خافيًا عن علم الإنسان لا عن علم الله ﷻ.

٢. توجد مسلّمات للفهم الصحيح لتبديل القضاء بوقوعه في القضاء غير المحتوم في لوح المحو والإثبات، وله مستثنيات أي أمور لا يتغيّر فيها المقدّر إطلاقًا مثل الأمور الحتمية التي يخبر بها النبيّ ﷺ والأمور الأساسية المتعلّقة بصميم الدين والعقيدة.

٣. انفرد الإسلام بتغير القضاء عن اليهودية، والادق انفراد مذهب من مذاهب الإسلام وهو الشيعة الإمامية بالقول به، فما ورد له من معاني في الديانة اليهودية (كتراجع الله في قراراته، أو تغيّر رأيه، أو عدم معرفته لما سيحدث) ما هذا إلاّ انحراف في العقيدة يذهب إلى تضييق القدرة الإلهية المطلقة، أمّا أهل السنّة في الإسلام فسّروا البَداء من المدلول اللغوي له؛ لذا أساس الاشكال في هذه المسألة قياس فعل الخالق على المخلوق، فما يلزم منه الجهل، أو الندامة من البَداء اللغوي، فيكون بداء الفاعل بمباشرة كالإنسان، لا الفاعل بما خلق من الأسباب، أو الفاعل بالقوانين الطبيعية المخلوقة كما هو بالنسبة إلى الله ﷻ، فيتّضح لنا الفارق الشاسع بين العلم الإلهي وعلم المخلوقين الذي لا يحيط بما أحاط به علمه.

٤. اتّباع الديانة اليهودية ذهبوا إلى استحالة تعلّق المشيئة بغير ما جرى عليه القلم، وبعبارةٍ أخرى إنّ للعبد عندهم مصيرًا واحدًا لا يمكن تغييره، ولا تبديله، وينال ما قُدِّر له

دون استثناء لذا قالوا: يد الله مغلولة عن القبض والبسط والأخذ والإعطاء لعنهم الله بما قالوا فلماذا يتضرّعون ويدعون في حائط المبكى إذا كان لا يُغير مصير الإنسان.

٥. قول الإمامية بجواز تغير القضاء بأنّ مصير الإنسان المقدّر يمكن أن يغيّره بأعماله الصالحة أو الطالحة كالغنى بعد الفقر، أو المرض بعد العافية... هو منسجم مع الآيات القرآنية التي ذكرناها، واقتفاءً لأثر الرسول محمّد ﷺ والتمسنا ذلك في الأحاديث التي وردت في البحث، فقد وصف سبحانه بهذا الوصف من باب المشاكلة، ومن المعلوم هو باب واسع في كلام العرب، فإنّه ورد في آيات عديدة يعبّر عن نفسه بما يعبّر الناس عن فعل أنفسهم وما ذلك إلاّ لأجل المشاكلة الظاهرية، ولقد صرّح القرآن الكريم في نصوص عديدة منها: يقول الله تعالى: ﴿**وَمَكَرُوا مَكْراً وَمَكَرْنَا مَكْراً**﴾(٨٦)، وكذلك قوله: ﴿**إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ**﴾(٨٧)، وكذا قوله: ﴿**فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُواْ لِقَاء يَوْمِهِمْ هَذَا**﴾(٨٨)، وأيضًا ﴿**إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْداً ۞ وَأَكِيدُ كَيْداً**﴾(٨٩).

وممّا لاشك فيه إن الله ﷻ لا يمكر، ولا يخدع، ولا ينسى، ولا يكيد – حاشاه – فأنّها من سمات الإنسان الضعيف، فجاءت الآيات الكريمة كناية عن إبطال مكرهم، وخدعتهم، وكيدهم وجاء وصف أفعاله بما وصف به أفعال الإنسان من باب المشاكلة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وأن يغفر لي الأخطاء التي قد وردت، أو الهفوات إذا كانت من الذنوب التي تهتك العصم، وتنزل النقم، وتغير النِّعم، وتحبس الدعاء، وتنزل البلاء، وتقطع الرجاء، وصلى الله على رسوله والأئمة الميامين من آله وسلم تسليمًا كثيرًا.

Abstract

Judicial change between Judaism and Islam
A comparative study
Key words: the judiciary, the preserved panel, the knowledge of God Almighty
Prof. Dr. Dunya Alwan Badr Al-Defense University of Baghdad / College of Education for Human Sciences
Ibn Rushd / Sciences of the Noble Qur'an and Islamic Education

In the name of God, the Most Gracious, the Most Merciful, and praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon the Master of the Messengers, Muhammad, may God's prayers and peace be upon him, his good family, and his righteous companions .

The mere thought of this Creator about the creature in him is a bad manners and a lack of certainty in the power and knowledge of God Almighty. The issues around which raise controversy and dialogue, and there is no doubt that our topic is related to God Almighty and His attributes in Judaism and Islam. Whoever contemplates the situation of the Jews will find that the Jews likened the Creator to a creature with the characteristics of imperfection. As for Islam, a suspicion has been raised against the Imamate that, like the Jews, they are permitted to change the judiciary, whether it is from

The topic was tested accordingly .

To achieve the desired goal, the research was formed on two topics and followed by a conclusion with the most important results. In the first topic I dealt with the change of the judiciary in the Jewish religion. In the second topic, it dealt with the change of the judiciary in Islam .

Conclusion of some important matters

I concluded the research with the conclusion in which I summarized what I presented to the research, that changing the judiciary means confusion, as in man-made laws, and then discovering for a while that it is incomplete or wrong, so it deletes a paragraph or changes according to what Need is lost and this is what we will explain in the folds of the research, God willing .

الهوامش :

[١] سورة البقرة، الآية: ٧٥.

[٢] سورة الرعد، من الآية: ٣٩.

[٣] تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمّد الرازي فخر الدين ابن العلاّمة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الريّ (ت ٥٤٤-٦٠٤هـ)، لبنان – بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ج١٩، ص٦٧.

[٤] ينظر: عقيدة البَداء – عرض ونقد –، محمّد حسن بخيت، بحث مقدم إلى الجامعة الإسلامية – غزة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م،. iuyaza.edu.ps/makheet/researches/Guhs : ٢٠٢٠/٢/٥.

[٥] سورة النساء، من الآية: ٤٦.

[٦] سورة طه، الآية: ٥٢.

[٧] من كتاب هل يوجد ناسخ ومنسوخ في الكتاب المقدس – عن تحريم الحيوانات وتحليلها في الكتاب، مراد سلامة، ٢٠٠٧م، www.coptic-apologeticis.com ، ٢٠٢٠/٤/٢٦.

[٨] قاموس الكتاب المقدس، نخبة من الأساتذة ذوي الاختصاص ومن اللاهوتيين؛ هيئة التحرير بطرس عبد الملك، وجون الكسندر طمسن، إبراهيم مطر، جميع الحقوق محفوظة لشركة Compubraill – موقع مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الأديان www.al-maklabeh.com ٢٠٢٠/١/٨.

[٩] تناقضات وهميّة في العهد القديم – ندم الله هل يعني جهل الله بالأمور، عماد حنا – ماجستير في اللاهوت، موقع إسلاميات دوت كوم، www.welcomtoislameyat.com ٢٠٢٠/٤/٢٥

[١٠] دراسات وأبحاث في التاريخ والتراث واللغات، أمجد الشفعاطي، موقع الحوار المتمدن، ع٢٧٩٦ – س ٢٠٠٩، ص١٤، www.ahewer.org ٢٠٢٠/٥/٢٤

[١١] قضية الإلوهية في الأسفار اليهودية – دراسة مصحوبة ببيان وجهة النظر الإسلامية، عبد المنعم ومحمّد بن سعوده، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص١٠٤.

[١٢] ينظر: البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الموسوي الخوئي، لبنان – بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤، ط٣، ص٣٨٥.

[١٣] عقيدة اليهود في الصفات – دراسة نقدية في ضوء القرآن والسنّة –، سليمان العيد، بحث مقدّم إلى جامعة الملك سعود/كلية التربية – قسم الثقافة الإسلامية، ١٤٢٣هـ، ص٤٢، ٢٠٢٠/٧/٧. www.cksau-hs.com.

[١٤] شاؤل: اسم عبري معناه [سئل (من الله)] وهو ملك من ملوك أدوم من رحوبوت التي تقع على نهر أفراته (تك: إصحاح ٣٦: الجملة ٣٧) من سبط بنيامين أوّل ملوك إسرائيل، وكان الرب أعلن بصموئيل أنّ شاؤل الملك المختار، فأخذ صموئيل قنينة الدُّهن وصبّها فسمحه ملكًا وكوّن جيشًا من (٣٠٠٠ جندي) وذهب والشعب إلى الجلجال لمدة أسبوع ولما تأخّر صموئيل قدّم شاؤل الذبائح والمحرقات لهذا السبب أخذ

الله الملك من بيت شاؤل إلى بيت داود الملك (صموئيل الأوّل: إصحاح ١٣: الجملة ٨-١٤) وخطيئته الثانية في حربه مع المماليك عفى عن الملك والقطيع المختار؛ لهذا لم يثق الله في خضوع شاؤل له وطاعته إليه. قاموس الكتاب المقدس، لجنة من اللاهوتيين، موقع مكتبة المهتدين.

(١٥) صموئيل الأوّل: إصحاح ١٥: الجملة ١١.

(١٦) سفر التكوين: إصحاح ٦: الجملة ٥-٧.

(١٧) ينظر: تفسير الكتاب المقدس، أنطونيوس فكري، د.م: مجمع الكنائس في الشرق الأدنى، ١٩٦٩، ص٧٧-٧٨.

(١٨) السدومية: هي إحدى مدن السهل الخمس وسميت (Sodom) نسبةً إلى خطيئة سدوم وعمورة التي تشير إلى مضاجعة النظير المماثل؛ لذا أحرقتها النار التي نزلت من السماء بسبب خطيئة أهلها العظيمة. المباحثة في الأسفار المقدسة، Watch Tower and Tract Society – الولايات المتحدة الأمريكية، ط. بالإنكليزي ١٩٨٥، ط. بالعربية ١٩٩٠، ص١٥٤.

(١٩) سفر التكوين: إصحاح ١٨: الجملة ٢٠-٢١.

(٢٠) سفر الخروج: إصحاح ٣٢: الجملة ١٤.

(٢١) سفر عاموس: إصحاح ٧: الجملة ٢-٣.

(٢٢) الكنز المرصود في فضائح التلمود، محمّد عبد الله الشرقاوي، بيروت: دار عمران – القاهرة: مكتبة الزهراء، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ص٥٥-٥٧.

(٢٣) الإلوهية في الأسفار اليهودية، عبد المنعم ومحمّد بن سعوده، ص١٠٣.

(٢٤) حقيقة التلمود وأثره في صياغة الشخصية اليهودية، عودة عبد عودة عبد الله، د.م: د.ط، ص٢٤-٢٥.

(٢٥) سفر التكوين: إصحاح ٨: الجملة ٢١، وسفر إرميا: إصحاح ١٨: الجملة ٧-٨، وسفر إرميا: إصحاح ٤٢: الجملة ١٠، وسفر يوئيل: إصحاح ٢: الجملة ١٣-١٤، وسفر يونان: إصحاح ٣: الجملة ٩-١٠.

(٢٦) سفر العدد: إصحاح ٢٣: الجملة ١٩، وسفر صموئيل الأوّل: إصحاح ١٥: الجملة ٢٩.

(٢٧) المبحث الثّاني، المطلب الثّاني، المسألة الأولى، ص ١٢-١٤.

(٢٨) سورة المائدة، الآية: ٦٤.

(٢٩) ينظر: البَداء في ضوء الكتاب والسنّة، جعفر السبحاني، جمع وإعداد جعفر الهادي، د.م: معاونية الرئاسة للعلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي – مكتبة نرجس، ١٣٩٠هـ، ص٢٢-٢٣.

(٣٠) الأمالي، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي المشهور بالصدوق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، طهران – قم: مؤسسة البعثة، ١٤١٧هـ – باب ٥٤: باب التوحيد: ج٩، ص٣٢٧.

(٣١) سورة الرحمن، الآية: ٢٩.

(٣٢) سورة الأعراف، الآية: ٥٤.

[٣٣] سورة فاطر، الآية: ١.

[٣٤] سورة فاطر، الآية: ١١.

[٣٥] ينظر الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنته من السنّة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبو بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، ومحمد رضوان قسوسي، وماهر خبّوش، لبنان – بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ج١٧، ص٣٤١.

[٣٦] لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٣، مادة (قضى)، ج١١، ص٢٠٩.

[٣٧] موسوعة المفاهيم الاسلامية العامة، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، مصر: على نفقة المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، ص٥٣٠.

[٣٨] القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، لبنان – بيروت: د.ط، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، ج ٤، ص٣٠٢.

[٣٩] سورة الجاثية، الآية: ٣٣.

[٤٠] سورة يوسف، الآية: ٣٥.

[٤١] ينظر: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الرازي، ج١٨، ص١٣٥.

[٤٢] ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني؛ تحقيق نوّاف الجرّاح، بيروت: دار صادر، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، ج٢، ص٣٧٩.

[٤٣] المبحث الثاني، المطلب الثالث، ص ١٥-١٩.

[٤٤] معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (٨١٦هـ-١٤٣م)، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، د.ت، ص٣٩.

[٤٥] تصحيح اعتقادات الإمامية، الشيخ المفيد محمد بن محمد النعمان ابن المعلم أبي عبد الله العكبري البغدادي (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: حسين دركاهي، د.م، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ص٦٧.

[٤٦] البَداء في ضوء الكتاب والسنّة، السبحاني، ص٤٣.

[٤٧] العقائد الإسلامية، السيد السابق، د.م: دار النصر للطباعة، ط٢، ١٩٨٦م، ص٩٦.

[٤٨] ينظر البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ص٣٨٧.

[٤٩] الكليني، كتاب التوحيد: باب البَداء: ج١، ص١١٣-١١٤.

[٥٠] ينظر: البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ص٣٨٨.

[٥١] سورة الرعد، الآية: ٣٩.

[٥٢] سورة الروم، من الآية: ٤.

[٥٣] التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الرازي، ج١٩، ص٦٥.

[٥٤] المصدر نفسه، ج١٩، ص٦٦-٦٧.

[٥٥] ينظر: التوحيد عند مذهب أهل البيت عليهم السلام، علاء الحسّون، إيران – قم: مطبعة طهران، د.ت، ص٢٩٨-٢٩٩.

[٥٦] ينظر: البَداء في الكتاب والسنّة، السبحاني، ص٢٩.

[٥٧] سورة نوح، الآية: ١١-١٢.

[٥٨] سورة الطلاق، الآية: ٣٢.

[٥٩] سورة الرعد، الآية: ١١.

[٦٠] سورة الصافات: ١٤٣-١٤٤.

[٦١] ينظر: التوحيد عند مذهب أهل البيت، الحسّون، ص٢٧٩.

[٦٢] سورة الأعراف، الآية: ٩٦.

[٦٣] تقسم الأمور التي يريد الله تحقّقها في المستقبل إلى قسمين: أمور حتمية التي تعلّقت إرادة الله بها على أن تقع حتمًا وهي من القضاء الإلهي الذي لم يجعل الله فيه قابلية المحو والإثبات والتبديل والتغيّر، أمّا الأمور غير حتمية التي تعلّقت إرادة الله بها على أن يكون تحقّقها مشروطًا بتوفّر بعض المتطلبات، وانتفاء بعض الموانع؛ لذا هي أمور فيها قابلية المحو والإثبات والتبديل والتغيّر. التوحيد عند مذهب أهل البيت، الحسّون، ص٣١٠.

[٦٤] تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ص٦٦.

[٦٥] سورة آل عمران، الآية: ٤٩.

[٦٦] المصدر نفسه، ص٦٦.

[٦٧] ينظر: المسائل العكبرية، المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان بن المعلم أبي عبد الله العكبري البغدادي، لبنان – بيروت: د.ط، ١٤١٤هـ، ص١٠٠.

[٦٨] الفصول في الأصول، أحمد بن علي الرازي الجصاص، الكويت: وزارة الأوقاف الإسلامية، ١٤٠٥هـ، ج٢، ص٢٠٥.

[٦٩] ينظر: المبحث الثّاني، المطلب الأوّل، ص ١١-١٢.

[٧٠] سورة آل عمران، الآية: ٥.

[٧١] ينظر: البَداء في ضوء الكتاب والسنّة، السبحاني، ص١٥.

[٧٢] ينظر: المبحث الثّاني، المطلب الثّاني، المسألة الأولى، ص ١٢-١٤.

[٧٣] بحار الأنوار، محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي، إيران: د.ط، ١٩٩٣، باب البَداء: رقم ٤: ج١٨، ص٨٦.

[٧٤] المجلسي: رقم ٧: ج١٨، ص٨٦.

[٧٥] الكليني: كتاب التوحيد: باب صفات الذات: رقم ١: ج٤، ص١٨٢.

(٧٦) ينظر المذاهب والمختارات، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان البغدادي المفيد، تقديم: فضل الله الزنجاني، النجف: مطبعة الحيدرية، ١٩٧٣م، ص٩٧.

(٧٧) ينظر: البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ص٣٩٨.

(٧٨) سورة يونس، الآية: ٩٨.

(٧٩) ينظر: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الرازي، ج١٧، ص١٧٢.

(٨٠) المصدر نفسه، ج١٧، ص١٧٢.

(٨١) سورة الأعراف، الآية: ١٤٢.

(٨٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السنّة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن أبو بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي ومحمد رضوان عرقوسي، وغياث الحاج أحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ج٩، ص٣٢٠-٣٢١.

(٨٣) الجامع الصحيح المختصر المشهور بصحيح البخاري، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجحفي (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: ديب البغا – بيروت: دار بن كثير، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، كتاب الأنبياء: باب حديث أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل: رقم ١١٦، ج٤، ص١٧٢ – ١٧٣.

(٨٤) الصدوق: باب ٧٥: باب التوحيد: رقم ٨١٦، ج١٣، ص٥٨٩-٥٩٠.

(٨٥) المبحث الثّاني، المطلب الثّاني، المسألة الأولى، ص ١٢-١٤.

(٨٦) سورة النمل، من الآية: ٥٠

(٨٧) سورة النساء، الآية: ٤٢.

(٨٨) سورة الجاثية، الآية: ٣٤.

(٨٩) سورة الطارق، الآية: ١٥-١٦.

المصـادر

- القرآن الكريم .
- الكتاب المقدس – أي العهد القديم والجديد – الترجمة العربية المشتركة من اللغات الأصلية – لبنان : جمعية الكتاب المقدس : دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط ، العهد القديم – الإصدار الثاني ، ١٩٩٥ ، ط٤ – العهد الجديد – الإصدار الرابع ، ١٩٩٣ ، ط٣٠ .

- الأصول من الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت ٣٢٨-٣٢٩هـ)، تعليق: علي أكبر الغفاري، تصحيح: محمد الأخوندي، طهران: دار الكتب الإسلامية – مطبعة الحيدري، ط٥.
- الأمالي، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي المشهور بالصدوق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، طهران – قم: مؤسسة البعثة، ١٤١٧هـ
- بحار الأنوار، محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي، إيران: د. ط ، ١٩٩٣.
- البَداء في ضوء الكتاب والسنّة، جعفر السبحاني، جمع وإعداد جعفر الهادي، د.م: معاونية الرئاسة للعلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي – مكتبة نرجس، ١٣٩٠هـ .
- البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الموسوي الخوئي، لبنان – بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤، ط٣.
- تصحيح اعتقادات الإمامية، الشيخ المفيد محمد بن محمد النعمان ابن المعلم أبي عبد الله العكبري البغدادي (ت٤١٣هـ)، تحقيق: حسين دركاهي، د. م ، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمّد الرازي فخر الدين ابن العلاّمة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الريّ (ت٥٤٤-٦٠٤هـ)، لبنان – بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- تفسير الكتاب المقدس، أنطونيوس فكري، د.م: مجمع الكنائس في الشرق الأدنى، ١٩٦٩ .
- تناقضات وهميّة في العهد القديم – ندم الله هل يعني جهل الله بالأمور، عماد حنا-ماجستير في اللاهوت، موقع إسلاميات دوت كوم، www.welcomtoislameyat.com، ٢٠٢٠/٤/٢٥
- التوحيد عند مذهب أهل البيت ، علاء الحسّون، إيران – قم: مطبعة طهران، د.ت.

- الجامع الصحيح المختصر المشهور بصحيح البخاري، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجحفي (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: ديب البغا – بيروت: دار بن كثير، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنته من السنّة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبو بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، ومحمد رضوان قسوسي، وماهر خبّوش، لبنان – بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
- الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السنّة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبو بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي ومحمد رضوان عرقوسي، وغياث الحاج أحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- حقيقة التلمود وأثره في صياغة الشخصية اليهودية، عودة عبد عودة عبد الله، د.م: د.م .
- دراسات وأبحاث في التاريخ والتراث واللغات، أمجد الشفعاطي، موقع الحوار المتمدن، ع٢٧٩٦ – س ٢٠٠٩ ، www.ahewer.org، ٢٠٢٠/٥/٢٤
- الوصايا العشر في اليهودية – دراسة مقارنة بالمسيحية والإسلام، رشاد عبد الله الشامي، القاهرة: دار الزهراء، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م .
- العقائد الإسلامية، السيد السابق، د.م: دار النصر للطباعة، ط٢، ١٩٨٦م.
- عقيدة البَداء – عرض ونقد – ، محمّد حسن بخيت، بحث مقدم إلى الجامعة الإسلامية-غزة،١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، a.edu.ps/makheet/researches/Guhs . ٢٠٢٠/٢/٥.
- عقيدة اليهود في الصفات – دراسة نقدية في ضوء القرآن والسنّة –، سليمان العيد، بحث مقدّم إلى جامعة الملك سعود/كلية التربية – قسم الثقافة الإسلامية، ١٤٢٣هـ، ص٤٢،. www.cksau-hs.com. ٢٠٢٠/٧/٧
- الفصول في الأصول، أحمد بن علي الرازي الجصاص، الكويت: وزارة الأوقاف الإسلامية، ١٤٠٥هـ.

- قاموس الكتاب المقدس، نخبة من الأساتذة ذوي الاختصاص ومن اللاهوتيين؛ هيئة التحرير بطرس عبد الملك، وجون الكسندر طمسن، إبراهيم مطر، جميع الحقوق محفوظة لشركة Compubraill – موقع مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الأديان www.al-maklabeh.com. ٢٠٢٠/١/٨.
- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، لبنان – بيروت: د. ط ، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، ج ع.
- قضية الإلوهية في الأسفار اليهودية – دراسة مصحوبة ببيان وجهة النظر الإسلامية، عبد المنعم ومحمّد ابن سعوده، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- الكنز المرصود في فضائح التلمود، محمّد عبد الله الشرقاوي، بيروت: دار عمران – القاهرة: مكتبة الزهراء، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٣.
- المباحثة في الأسفار المقدسة، Watch Tower and Tract Society – الولايات المتحدة الأمريكية، ط. بالإنكليزي ١٩٨٥، ط. بالعربية ١٩٩٠ .
- المذاهب والمختارات، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان البغدادي المفيد، تقديم: فضل الله الزنجاني، النجف: مطبعة الحيدرية، ١٩٧٣م.
- المسائل العكبرية، المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان بن المعلم أبي عبد الله العكبري البغدادي، لبنان – بيروت: د.ط، ١٤١٤هـ.
- معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (٨١٦هـ-١٤٣م)، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، د. ت ، ص٣٩.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني؛ تحقيق نوّاف الجرّاح، بيروت: دار صادر، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- من كتاب هل يوجد ناسخ ومنسوخ في الكتاب المقدس – عن تحريم الحيوانات وتحليلها في الكتاب، مراد سلامة،٢٠٠٧م،www.coptic-apologeticis.com. ٢٠٢٠/٤/٢٦،